

**العوامل المؤثرة في النمو السكاني
داخل مدينة أسيوط
دراسة ميدانية على سكان مدينة أسيوط**

إعداد

**الباحثة / فاطمة كمال عبد المجيد بدران
باحثة ماجستير في الآداب تخصص / علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة أسيوط**

تاريخ الاستلام: ٨ / ٥ / ٢٠٢٢ م

تاريخ القبول: ٢٠ / ٥ / ٢٠٢٢ م

ملخص:

يتمثل الهدف الرئيسي في التعرف على العوامل المؤثرة في النمو السكاني بمدينة أسيوط وقد استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية، وتم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة قوامها ٢٧٥ مفردة، مستخدمة مقياس ليكرت الثلاثي "مقياس النمو السكاني" على عينة قوامها (٢٧٥) مفردة من السكان المقيمين في مدينة أسيوط، موزعة كالتالي (٧٢) من الذكور، (٢٠٣) من الإناث في الفئات العمرية المختلفة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توصلت الدراسة إلى أن حجم سكان المدينة قد ازداد عبر السنوات الماضية ووصل ٩٧١ ألف نسمة، وهو عدد كبير ولا يتوقع أن ينخفض عن معدلاته لارتفاع معدل المواليد وكذلك انخفاض معدل الوفيات، وهذا التفاوت بين المواليد والوفيات تسبب في حدوث الانفجار السكاني وضغط على الخدمات الأساسية المتاحة، أن تطبيق أي سياسة سكانية ولا سيما فيما يتعلق بالنمو السكاني يتطلب وجود ظروف لذلك، والنمو يتأثر بعدة عوامل ومؤثرات اجتماعية واقتصادية وبيئية يصعب تغييرها بسهولة، أن العادات والتقاليد المتعارف عليه تلعب دورًا كبير في زيادة معدل الزيادة الطبيعية داخل المدينة.

Abstract:

The main objective is to identify the factors affecting population growth in the city of Assiut. The researcher used the random sample social survey method, and the field study was applied to a sample of 275 individuals, using the Triple Likert scale "a measure of population growth in the city of Assiut" on the same sample. It consists of (275) singles of the population residing in the city of Assiut, distributed as follows (72) males, (203) females in different age groups. The study concluded that the city's population has increased over the past years and reached 971 thousand people, which is a large number and is not expected to decrease from its rates due to the high birth rate as well as the low death rate, and this disparity between births and deaths caused the population explosion and pressure on the basic services available. The application of any population policy, especially with regard to population growth, requires the existence of conditions for that, and growth is affected by several social, economic and environmental factors and influences that are difficult to change easily, and that customary customs and traditions play a major role in increasing the rate of natural increase within the city.

المقدمة:

مثلت القضايا السكانية محور اهتمام الكتاب والفلاسفة ورجال السياسة منذ أقدم العصور فقد أظهر عدد كبير منهم اهتمامًا بدراسة الظواهر السكانية (قلة، أو نمو) وأثرها في المؤسسات الاجتماعية ورفاهية الجنس البشري، فقد أكد " أفلاطون" على نوع الإنسان وقدرة الحجم الأمثل للسكان في جمهوريته المثالية، كما عبر " أرسطو" بأوجه مادية عن النمو السكاني الزائد عن حده مما دفعه للتفكير بفكرة تحديد النسل من أجل منع حدوث الفقر، بالإضافة إلى ظهور أفكار " روبرت مالتوس Malthus.T.R " فهو أول من آثار العلاقة بين النمو السكاني السريع والغير منظم والموارد الغذائية في مقاله الشهيرة عن مبادئ السكان سنة (١٧٩٨م) وفيها آثار مالتوس معضلة النمو السكان(البياتي، ٢٠١١).

وسكان المجتمع هم المجموعة البشرية التي تسكن ضمن حدوده ومساحته وهم أساس تكوينه وأصل وجوده فلا مجتمع بدون سكان، وحجم السكان ونوعيتهم هما الحاكرمان في قضية التقدم والتخلف داخل أي مجتمع، فالسكان هم ثروة الدولة البشرية وهم يبعثون الحياة فيه، والعنصر البشري من عناصر الدولة ومقوماتها الفعالة والحاسمة في استثمار المقومات الأخرى قديماً وحديثاً وهو الأكثر أهمية حتى من العناصر الطبيعية (يوسف، ٢٠٠٦: ص ٤).

ويعتبر الاهتمام بقضايا السكان قديم قدم وجود الإنسان ومع مرور الزمن أصبحت الدراسات السكانية أكثر تنظيمًا وتنظيرًا وخضوعًا للمنهج العلمي، وقد أطلق على الدراسات الخاصة بالسكان في بادئ الأمر مصطلح إحصاءات السكان ثم أصبحت الدراسات السكانية موضوعًا لعلم مستقل هو علم السكان الديموغرافيا (سارة، د.ت: ص ٧٢). كما أن موضوع النمو السكاني ليس جديدًا والدليل على ذلك ما ذكره " تتوليان" عن النمو السكاني في عام ٢٠٠ قبل الميلاد بقوله " نحن عبء على العالم والموارد لا تكاد تكفينا وضروريات حياتنا تضعنا في ضيق والشكاوي تملأ كل مكان في

حين أن الطبيعة لا تمدنا حقًا بأسباب الحياة"، وقد أشارت أيضًا اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها عام ١٩٨٧م بشأن مشكلة النمو السكاني بعبارة وهي "يزداد السكان في أنحاء كثيرة من العالم بمعدلات لا يمكن أن تتحملها الموارد البيئية المتاحة، معدلات تفوق أي توقعات معقولة لتحسين مستوى الإسكان أو الرعاية الصحية أو الأمن الغذائي أو موارد الطاقة" (جاد الرب، د.ت: ص ٤٣) وقد وصل اليوم النمو السكاني في مستواه وسرعته إلى الحد الذي جعل منه مشكلة بيئية خطيرة، وهذا الأمر هو الذي دفع الباحثين إلى العناية بهذا الموضوع، مما يعكس من خطورة وأبعاد على البيئة (عبدالوهاب، ٢٠٠٨: ص ١١٣ - ١١٤).

أولاً- مشكلة الدراسة:

إن المشكلة السكانية تمثل إحدى المشكلات العالمية الهامة التي تحشد لها الدول والمنظمات الدولية مختلف الجهود للحد منها، ويبدو ذلك واضحًا من خلال عدد من المؤتمرات الدولية التي عقدت من أجل تناول قضايا السكان، كما تم إنشاء صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية كجهة دولية تهتم بقضايا السكان (علي، ٢٠٠٧: ص ٣١٢). بالإضافة إلى المؤتمر العالمي للسكان الذي تم عقده ببوخارست عام (١٩٧٤م) والذي نبه إلى خطورة النمو السكاني السريع وآثاره السلبية على جهود التنمية الاجتماعية (على عبد الرزاق، د.ت) كما ويعود الاهتمام الدولي الواسع بقضايا السكان لعدة أسباب منها ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في كثير من دول العالم الثالث.

فالتزايد الأخذ في التصاعد للسكان أثر في كافة التطورات التي تحدث حولنا في البيئة في مختلف المجالات الاجتماعية (مصطفى، ٢٠١١: ص ١٤٢). ومن ناحية أخرى فإن نتائج هذه الزيادة السكانية سوف تنعكس أكثر في الدول النامية التي تركز اهتماماتها بدلاً من إحداث التنمية المتواصلة للسكان إلى مواجهة المشاكل البيئية مما

يؤدي إلى فقدان الجهود وتشتت الموارد وينعكس ذلك سلباً على معدلات التنمية واستمراريتها في المجتمع (السروجي، ٢٠١٤: ص ٥١).

كما أن الهجرة هي إحدى المؤشرات السكانية المؤثرة في حركة السكان، حيث تعد العنصر الثالث إضافة إلى عنصرين المواليد والوفيات لأنها تؤثر في حجم السكان سواء في المناطق المرسلة أو المستقبلية للسكان (علي، ٢٠٠٧: ص ٤٧). فقد كان لهذه الهجرة تأثير كبير في زيادة عدد سكان محافظة أسيوط باعتباره واحدة من العناصر الثلاثة المؤثرة في نمو وتوزيع السكان، بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية فقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية في محافظة أسيوط نحو (٣٢) في الألف لعام (٢٠٠٤م)، كما أن تعداد سكان المحافظة قدر عام (٢٠٠٥م) بنحو (٣,٥) مليون نسمة (جهاز شئون البيئة، ٢٠٠٥: ص ١) واستمر عدد سكان المحافظة في الزيادة حتى وصل عام (٢٠١٦م) إلى (٤٤١٧١٠٢) نسمة أي حوالي (٤,٩%) من جملة سكان الجمهورية، يعيش منهما (٧٣,٦%) في الريف، و(٢٦,٤%) في الحضر (هيئة التخطيط، ٢٠١٧: ص ٦).

وعليه فقد شهدت مدينة أسيوط نمواً سكانياً وعمرانياً سريعاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين وهذا النمو السريع الذي شهدته المدينة قد أثر تأثيراً كبيراً على بيئتها الاجتماعية وخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية، كما ساعد هذا النمو السريع على ظهور أنماط متعددة من السكن من حيث الشكل والبناء، وقد ساعد في هذا الانتشار العمراني والزيادة السكانية للمدينة إنشاء جامعة أسيوط عام (١٩٥٧م) بالإضافة إلى بعض المشروعات الخدمية كل ذلك جعل المدينة مركزاً للجذب السكاني من خلال الهجرة الداخلية من القرى والأحياء المحيطة بالمدينة، مما ساعد على انتشار العديد الأحياء مثل حي فريال وحي السادات، وزاد عدد السكان بالمدينة من (٢٧٢٩٨٦) نسمة عام (١٩٨٦م) إلى (٣٤٣٦٦٢) نسمة عام (١٩٩٦م) ومن المتوقع أن يصل

عدد السكان عام (٢٠٢٧م) إلي (٦٥٢٥٨٣) نسمة، ويتضح مما سبق أن أغلب الامتدادات العمرانية للمدينة نمت على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها (يوسف، ٢٠١٤: ص ٦١٨ - ٦٢٤).

فمع تكديس مدينة أسيوط بالسكان نتيجة زيادة عدد المواليد وقلة عدد الوفيات وتدفق الهجرة إلى المدينة لأغراض متعددة قد تكون ترفيهية أو تعليمية أو للعمل أو السكن والإقامة أو العلاج وذلك في ضوء ما أحدثته الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي جاءت فكرة الدراسة الراهنة: ما هي العوامل المؤثرة في النمو السكاني داخل مدينة أسيوط؟

ثانياً-أهداف الدراسة:

التعرف على العوامل المؤثرة في النمو السكاني داخل مدينة أسيوط

وسوف يندرج تحت هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية وهي

كالتالي:

- ١- التعرف على العوامل الطبيعية المؤثرة في النمو السكاني السريع؟
- ٢- التعرف على العوامل البشرية المؤثرة في النمو السكاني السريع؟

ثالثاً- تساؤلات الدراسة:

ما هي العوامل المؤثرة في النمو السكاني داخل مدينة أسيوط؟

وسوف يندرج تحت هذا التساؤل العام مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي

كالتالي:

- ١- ما هي العوامل الطبيعية المؤثرة في النمو السكاني السريع؟
- ٢- ما هي العوامل البشرية المؤثرة في النمو السكاني السريع؟

رابعًا- أهمية الدراسة:

تتوقف أهمية أي دراسة أو بحث علمي على أهمية الظاهرة التي يدرسها، والفائدة التي تقع على المجتمع والاستفادة منها في مجال العلم والتخصص:

ويمكن أن نلخص أهمية الدراسة فيما يلي:

أ- الأهمية العلمية (النظرية):

١- الشعور بأهمية هذا الموضوع، وذلك نظرًا لمحدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في مجتمعنا المصري عامة وفي مدينة أسيوط بصفة خاصة، فهو إضافة جديدة للتراث النظري.

٢- التغيرات التي طرأت على مدينة أسيوط وما صاحبها من زيادة السكان في فترة الربع الأخير من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين تتطلب دراستها، لإبراز العوامل المؤثرة في توزيع ونمو السكان في مدينة أسيوط ومعرفة تأثيرها في تقدم المحافظة أو تخلفها.

ب- الأهمية العملية (التطبيقية):

١- تعد هذه الدراسة ذات أهمية في أنها تعطي إنذار مبكر لكافة العاملين في قطاعات الإسكان والتنمية والتخطيط ومتخذي القرار لتخطيط سوق العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية وضع الاستراتيجيات التي تتناسب مع سكان المدينة والموارد والإمكانيات البيئية المتاحة.

٢- من ناحية أخرى تستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها تهتم بأحد أنواع المجتمعات المحلية ألا وهو المدينة والوقوف على طبيعة التحولات التي طرأت عليها نتيجة لتيارات الهجرة المتدفقة إليها لأغراض متعددة، وكيف أثر ذلك على البيئة ككل.

٣- قد تفيد نتائج هذه الدراسة في توعية السكان بضرورة تنظيم الأسرة لخفض معدل النمو السكاني في المجتمع.

خامساً. الإطار النظري للدراسة:

(١) مفهوم النمو السكاني:

فيرى "علي عبدالرازق جلبي" أن النمو السكاني هو اختلاف حجم السكان في المجتمع عبر الفترات الزمنية المتباينة، ويرتبط مفهوم النمو في السكان بمفهوم التضخم السكان وأزمة السكان وكلها مفاهيم لا تتفصل عن فكرة حركة السكان وتغيرها، وذلك لأنه طالما كان السكان كتلة من البشر لا تعيش في حالة استاتيكية ثابتة، وإنما تتميز بالحركة والتغير فإننا قد نلاحظ أن السكان في حركتهم وتغيرهم إما أن يسيروا اتجاه النمو نتيجة للزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة مثل المواليد والهجرة وإما أن يسيروا في اتجاه عدم النمو نتيجة للنقصان في أعدادهم بفعل عوامل أخرى مثل الوفيات أو الهجرة أو غيرها، فإن هذه الحركة بالزيادة أو النقصان في أعداد السكان وحجمهم تسمى تغير أو نموًا أو حركةً (جلبي، د.ت: ص ٨).

كما يشير مفهوم "النمو السكاني" في أدبيات علم السكان إلى تزايد حجم السكان أو نقصانه في فترة زمنية معينة وما يترتب على ذلك من نتائج في عموم اقتصاديات البلد. وهذا يعني أن مصطلح النمو السكاني لا يسير في اتجاه واحد، بل إن حركته تكون صعودًا أو نزولًا حسب ظروف البلد. (جاسم، ٢٠١٣: ص ٤٠١-٤٠٢).

أما تعريف "عبدالباسط عبدالمعطي" لمفهوم "النمو السكاني" فهو يتضمن مواصفات تلك التغيرات التي تجري داخل السكان تحت تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية والديموجرافية، ويدور الحديث ليس فقط عن عمليات إعادة الإنتاج الطبيعي للسكان، بل كذلك عن النتائج المتنوعة المترتبة على تغير نظام إعادة الإنتاج الطبيعي للسكان وحركة الهيكل الديموجرافية، بما فيها المستوى التعليمي العام والإعداد المهني وكذلك الوضع الصحي للسكان وعمليات الهجرة في مختلف أشكالها

وتوزيع السكان على أراضي البلاد في الأماكن السكنية المختلفة من حيث النوع والحجم (عبدالمعطي وآخرون، ١٩٩٦: ص ١٠٩).

أما "محمد شفيق" فيرى أن النمو السكاني هو محصلة ثلاثة عناصر هي المواليد والوفيات والهجرة، ويحدث النمو بين السكان عادة نتيجة زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات وهو ما يعرف باسم الزيادة الطبيعية (Lundquist and other, 2014; p.15). وأيضاً نتيجة انتقال الأفراد من مكان لآخر " الزيادة الصناعية " الهجرة (شفيق، ١٩٩٨: ص ٩٨).

وتكمن عناصر النمو في معادلة التالية: النمو السكاني = عدد المواليد - عدد الوفيات + عدد المهاجرين - عدد المهاجرين الوافدين (نبيل وعصام، ٢٠١٤: ص ٤٩).

(٢) التعريف الإجرائي للنمو السكاني:

فتقصد به الباحثة التغير الذي حدث في سكان مدينة أسيوط، وما ترتب عليه من زيادة طبيعية في عدد المواليد الجدد في الوقت الذي انخفض فيه عدد الوفيات بشكل كبير نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي في مجال الرعاية الصحية، بالإضافة إلى تدفق تيارت الهجرة الداخلية من المراكز المختلفة إلى المدينة لأغراض متعددة.

(٣) العوامل المؤثرة في النمو السكاني:

تهتم الدراسات الحديثة للسكان بالعوامل المختلفة التي يمكن أن تؤثر في توزيع السكان، سواء كانت هذه العوامل طبيعية والتي لا مفر من تأثيرها على الأنماط المختلفة لتوزيع السكان، أو البشرية والتي تسهم في هذا التوزيع ولكن بدرجات متفاوتة، ويختلف تأثير هذه العوامل من منطقة إلى أخرى.

أ- العوامل الطبيعية:

للعوامل الطبيعية تأثير سلبي كبير وخطير في عملية النمو السكاني، لما تحدث من تأثيرات ذات مدى واسع مكانياً وزمنياً، قد لا يستطيع البشر التحكم فيها:

١- المياه: تلعب المياه دوراً كبيراً في التوزيع السكاني قديماً وحديثاً. ففي القدم قامت الحضارات في أماكن وجود المياه كما في حضارات ما بين النهرين في العراق والحضارة الفرعونية، فالصحاري مثلاً لا تعد مناطق جذب للسكان لندرة المياه، وبالتالي ندرة الحياتين النباتية والحيوانية، إلا إذا وجدت منطقة منعزلة تتوافر فيها المياه كما في مصر التي تبدو كواحة طويلة تعتمد على مياه النيل (سمحة، ٢٠١٠: ص ٤٢)، ومن ثم يمكن أن نستنتج التالي وهو أن التركيز السكاني يكون في المناطق التي تتوافر فيها المياه.

٢- المناخ: يحتل تأثير المناخ في توزيع السكان أهمية بالغة ليس فقط من خلال تأثيره المباشر في الوظائف العضوية للإنسان، بل بشكل غير مباشر في التربة والحياة النباتية والزراعية، وقد رأى بعض الباحثين أن المناخ هو المنبع الرئيسي للحضارة والموجه للهجرات البشرية والمحدد لطاقت الشعوب وشخصيتها، وفي الحقيقة أن المناخ الحار والمناخ البارد غير مناسبين للتركز السكاني (سمحة، ٢٠١٠: ص ٤٣).

٣- الرياح والأمطار: تعد الرياح أحد مسببات الأزمات المعيشية لما تحدثه من أضرار جسيمة في جميع المجالات الاقتصادية والممتلكات، وهذا له تأثير سلبي على

مستوى النمو السكاني، فالرياح السريعة تقلع المحاصيل الزراعية والأشجار وتضر بحركة التجارة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة قلة القوت، مما يؤدي إلى خلق الأزمات الاقتصادية مما يساهم في ضعف النمو السكاني (بهاء الدين، د.ت: ص ١٢٧).

ب- العوامل البشرية.

إن العوامل البشرية تعتبر ذات أثر جوهري في توزيع السكان على سطح الأرض، كما تسهم العوامل البشرية في هذا التوزيع ولكن بدرجات متفاوتة:

١- **القيم الدينية المرتبطة بالزواج:** تلعب العوامل الدينية دورًا في نمو التجمعات السكانية من خلال العقائد والعادات والتقاليد خاصة في المناطق التي تتمتع بوجود الأولياء الصالحين أو حتى رفاقهم، فنجد السكان يقيمون شعائرهم الرئيسية وعباداتهم في تلك المناطق التي تتمتع بالصفة الروحية (المكي، ٢٠٠٨: ص ٢٣) كذلك تتأثر نسبة المواليد بعبادات الزواج، فالزواج المبكر يزيد من نسبة المواليد وهذا ما يحدث في المجتمعات الريفية، كما أن الاختلاف في تركيب السكان من الناحية الاجتماعية له أثره على معدلات الوفيات (عمارة: ص ٨٧).

٢- **الصناعة:** ويبدو أثر الصناعة في توزيع السكان في مظهرين أحدهما مباشر ويرتبط بالتركز السكاني حول الأقاليم الصناعية، والآخر غير مباشر ويتمثل في أن الصناعة التي كثيرًا ما تتوطن في المدن تجذب إليها الكثير من مهاجري الريف، مما يؤدي إلى أحداث تعرية سكانية في المناطق الريفية إلى مناطق الحضر، وتلك ظاهرة عالمية تتميز بها المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء (سمحة، ٢٠١٠: ص ٤٦).

٣- العامل الاقتصادي: يؤدي العامل الاقتصادي دوراً أساسياً في نشوء المجتمع السكاني في أي مدينة وتطورها فوجود الثروات الطبيعية كالمناجم والنفط والغاز الطبيعي والأرض الخصبة وتوفر وسائل المواصلات المريحة من سكك حديدية وطرق برية وماشية تهئ إمكانيات اقتصادية لتطوير الحواضر (المكي، ٢٠٠٨: ص ٢٢).

٤- الهجرات البشرية: تعد الهجرة عنصراً رئيسياً من عناصر الدراسات السكانية، وذلك لأن صافي الهجرة يعني انتقال السكان من مكان إلى آخر، وكلا ذلك يعيد توزيع السكان في أي منطقة، وما يترتب عليه من نتائج إيجابية لتوفير الأيدي العاملة وزيادة فرص الحصول على المدرب منها، أو نتائج سلبية مثل زيادة عبء الإعالة في المناطق المهاجر منها، وخلق كثير من المشكلات السكانية في المناطق المهاجر إليها. (سمحة، ٢٠٠٩: ص ٤٤).

(٤) الدراسات السابقة:

بعد قراءة متأنية لتلك الدراسات تمكنت الباحثة من عرض الدراسات السابقة، التي تميز منها يتناول موضوع النمو السكاني من زاوية مختلفة.

(١) دراسة (عذاب، ٢٠١١) بعنوان: السياسة السكانية في العراق وأثرها في النمو السكاني:

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة السكانية المتبعة في العراق ومدى تأثيرها في معدلات النمو السكاني فيه للمدة (١٩٧٧-٢٠٠٧م).

وقد أظهرت نتائج الدراسة:

١- أن السياسة السكانية قد تغيرت في العراق من سياسة قائمة على رفع معدل النمو السكاني في المدة (١٩٧٧-١٩٨٧م) إلى سياسة سكانية قائمة على عدم التدخل في ذلك وترك الأمر للسكان أنفسهم بعد عام (١٩٩٠م).

٢- وقد تبين أن ظروف العراق السياسية والاقتصادية قد أثرت بشكل كبير في نوع السياسة السكانية المتبعة فيه، ولم يكن للموارد الطبيعية المتوفرة فيه ومدى إمكانية استغلالها أثر في ذلك.

(٢) دراسة (عبد الجبار ومحمد، ٢٠١١) بعنوان: نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه:

هدفت الدراسة إلى رصد ومعرفة واقع النمو السكاني في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة (١٩٧٧-٢٠٠٧م). وقد تم إجراء هذه الدراسة في العراق في الفترة الزمنية (١٩٧٧-٢٠٠٧م) بالاعتماد على المنهج التحليلي، وكذلك البيانات والإحصاءات المتوفرة لدى الوزارات والدوائر الرسمية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

وقد تبين من خلال نتائج الدراسة:

١- إن نمو السكان في العراق هو من أعلى المعدلات في العالم وهو أكبر بكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، نتيجة عدم وجود استجابة كبيرة في تغير معدل نمو السكان في العراق وهذا ناتج عن عدم تفهم السكان لأهمية السياسات السكانية، وعدم إدراك الكثير منهم لأهمية تنظيم الأسرة.

٢- إن تطبيق أي سياسة سكانية ولا سيما ما يتعلق منها بالنمو السكاني يتطلب وجود ظروف لذلك، والنمو يتأثر بعدة مؤثرات اجتماعية واقتصادية وبيئية يصعب تغييرها بسهولة وعلى مدى قصير، لذلك يلاحظ إن أي تغير في النمو السكاني لم يكن كبير ولذلك لعدم وجود تغيرات واضحة للعوامل المؤثرة فيه.

(٣) دراسة (المناسية، ٢٠١٢) بعنوان: الاتجاهات الحديثة لنمو السكان في الأردن
والنتائج المترتبة عليها:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الاتجاهات الحديثة لمعدلات النمو السكاني وتحليلها في الأردن، وكذلك الكشف عن التباين والاختلاف في معدلات النمو السكاني بين المحافظات والأقاليم المختلفة وتفسير هذا التباين في نمو السكان وما نجم عنه في ضوء النظريات الاقتصادية والسكانية.

أهم نتائج الدراسة:

١- أظهرت الدراسة انخفاض معدلات النمو السكاني خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٩م) بعد أن كانت معدلات النمو السكاني مرتفعة خلال الفترة السابقة (١٩٦١-٢٠٠٠م) نتيجة لعالمي الهجرة السكانية ومستوى الخصوبة المرتفع.

٢- أن التحولات الديموغرافية التي أدت إلى زيادة عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني قد أثرت على متطلبات سوق العمل، وكذلك مزاحمة العمالة الوافدة للعمالة الأردنية في بعض التخصصات والمهن.

(٤) دراسة (أحمد وآخرون، ٢٠١٧) بعنوان: دراسة للتغيرات في عوامل النمو السكاني بريف محافظة الوادي الجديد:

هدفت الدراسة إلى التعرف على التغيرات التي تحدث في عوامل النمو السكاني بريف محافظة الوادي الجديد، وأجريت هذه الدراسة على سكان محافظة الوادي الجديد وقد اعتمدت على بيانات الإحصاءات الحيوية " المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية والهجرة " بالإضافة إلى استخدام الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية وهي العرض الجدولي والأعداد والنسب المئوية والرسم البياني، وبرنامج " Excel " بواسطة الحاسب

الآلي. وأسفرت أهم نتائج الدراسة إلى: أن معدل المواليد في الريف عام (٢٠١٦م) ارتفع بمقدار (١%) عن عام (٢٠٠٦م)، أما في الحضر فارتفع معدل المواليد عام (٢٠١٦م) بمقدار (١,٥%) عن عام (٢٠٠٦م) وهذا يشير إلى أن معدل المواليد في الحضر ارتفع بمعدل أكبر من الريف. وأن معدل الوفيات في الريف عام (٢٠١٦م) انخفض بمقدار (١٣,٣%) عن معدل الوفيات في الريف عام (٢٠٠٦م)، أما في الحضر فارتفع معدل الوفيات عام (٢٠١٦م) بمقدار (٤٧,٥%) عن معدل الوفيات في الحضر عام (٢٠٠٦م). وأن معدل الزيادة الطبيعية في الريف عام (٢٠١٦م) ارتفع بمقدار (٣,٧%) عن عام (٢٠٠٦م)، أما في الحضر فقد انخفض معدل الزيادة الطبيعية عام (٢٠١٦م) بمقدار (٢,٨%) عن عام (٢٠٠٦م). أما معدل صافي الهجرة في الريف فقد انخفض بصورة واضحة وارتفع في الحضر عام (٢٠١٦م) بمقدار (٤٨,٥) في الألف عن عام (٢٠٠٦م).

سادساً: النمو السكاني: رؤية تحليلية:

(١) نظرية توماس روبرت مالتوس:

يعد مالتوس أبا لعلم السكان، إذ أنه أرسى دعائم الدراسة العلمية للسكان وجعل منها كياناً مستقلاً يعتمد على المناهج العلمية ويدخل في دائرة العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى مالتوس فإن دراسته تعد ثورة في موضوع السكان ومن أهم العوامل المؤثرة التي أدت إلى زيادة الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية ومازالت تجذب الانتباه حتى الوقت الحاضر ويرجع ذلك ليس فقط لكونها محاولة جادة لدراسة السكان دراسة علمية ولكن لما تنطوي عليه من مسحة تشاؤمية استرعت انتباه العلماء وجعلتهم يحللون ما تنطوي عليه من آراء واتجاهات نظرية في ضوء نتائج الدراسات العلمية السكانية ومحاولة الوصول إلى آراء أكثر تفاءلاً (الجواد، ٢٠٠٩: ص ١٠).

وتركز نظرية مالتوس على مصدرين عرفوا باسم القوانين الثابتة للطبيعة
Fixed Laws Of Nature وهما كاللاتي (على وإبراهيم، ٢٠٠٠: ص ٣٩):

- ١- أن الغذاء ضروري لحياة الإنسان من أجل العيش.
- ٢- أن العاطفة بين الجنسين ضرورية وستظل كذلك أبدًا، أي خلط مالتوس هنا بين الشهوة الجنسية وهي غريزة بيولوجية والرغبة في إنجاب الأطفال وهي غريزة اجتماعية.

ويرى أنه إذا سلمنا بهذين القانونين، فإنه يمكن استنتاج أن قدرة الإنسان على التكاثر تخضع في نموها للمتوالية الهندسية (١،٢،٤،٨،١٦،٣٢، ...) بينما تخضع الموارد الغذائية إلى متوالية حسابي (١،٢،٣،٤،٥، ...) (Lucas and other, 1980; (p.27)، وطبقًا لفكرة المتوالية فإن الموارد الغذائية لا تزيد بنفس النسبة بل أقل، ويرى أيضًا أن السكان يتضاعفون كل خمسة وعشرين عامًا إذا لم يحل دون ذلك كارثة ما وإذا استمرت النسب على هذا المنوال زاد حجم السكان، وكل هذا يدعوا الناس إلى التنافس على الطعام، والصراع على الحرب ولا بد أن يقل نصيب الفرد من هذا الطعام فتسوء الصحة العامة وتنفسي الأمراض وبشح الطعام فتنتشر المجاعات، وعلى هذا فقلة الطعام بالنسبة للسكان تؤدي إلى الحرب والمجاعة والمرض وهذه العوامل هي العوامل الطبيعية التي تحد من تزايد السكان من وجهه نظر مالتوس (زكي، ١٩٨٤: ص ٢٥).

كما أوضح مالتوس إن قدرة الأرض أو مصادر الطبيعة عمومًا على إنتاج ما يتطلبه البقاء الإنساني من غذاء قدرة محدودة وتخضع لقانون الغلة المتناقص (المناصرة، ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ص ٢٦). مما يولد نزاعًا بين السكان ووسائل عيشهم.

ويتلخص "قانون الغلة المتناقص" في أن لكل مساحة من الأرض الزراعية حدا يبلغ عنده الإنتاج الحد الأقصى بالنسبة لما يستخدم فيها العمل ورأس المال، بحيث

لو زيد مقدار المستخدم منها عن هذا الحد لأخذ الإنتاج الذي تنتجه الأرض في التناقص التدريجي (الفرق بين الزيادة في تكاليف الأيدي العاملة والإنتاج)، (نعيم، ٢٠١٩-٢٠٢٠: ص ١٩).

ولتجنب المصير القائم ينصح مالتوس باتباع نوعين من الموانع للحد من الزيادة السكانية الأولى هو الموانع الإيجابية **Positive Checks**، والثاني هو الموانع السلبية **Preventive Checks** (نعيم، ٢٠١٩-٢٠٢٠: ص ٢٦)، والموانع الإيجابية هي موانع قسرية فرضتها الطبيعة على الإنسان مثل العمل في المهن الغير صحية والفقر والأمراض والأوبئة والقحط والمجاعات والحروب فكلها عوامل تؤدي إلى زيادة معدلات الوفيات في المجتمع (Lucas and other, 1980; p.28)، أما الموانع السلبية أو الوقائية فهي موانع إرادية أخلاقية تتمثل في الزهد والعفة والرهينة وضبط النفس أو تأخير سن الزواج وهي موانع يفرضها الإنسان على نفسه بفضل قدرته على إدراك الآثار بعيدة المدى (Cuffaro, 2001; p. 23).

كما اعتقد أن هذين المانعين هما الأسباب الحقيقية في الزيادة البطيئة للسكان في جميع دول أوروبا الحديثة، وأن زيادة سريعة نسبيًا حدثت حينما اختفت هذه الأسباب بدرجة ملموسة (عبد الجواد: ٢٠٠٩، ص ١٠).

وكان يفترض أن العاطفة بين الجنسين تؤدي بمعظم الناس دائمًا إلى الزواج في سن مبكر مما يزيد من معدلات الخصوبة، ولذلك فإنه إذا لم يقم المجتمع طوعًا بالحد من النمو السكاني عن طريق الموانع السلبية أو الوقائية فإن القوى الطبيعية ستزيل الفائض من السكان بالموانع الإيجابية، ويمكن تصور نموذج مالتوس في مراحل ثلاث للعلاقة بين السكان والموارد في حالة استمرار التكاثر السكاني دون ضابط (على وإبراهيم، ٢٠٠٠: ص ص ٤٠-٤١):

- المرحلة الأولى: وتكون فيه احتياجات السكان الغذائية ونسبة لقله عددهم أقل من القدرة الإنتاجية والموارد المتاحة.

- المرحلة الثانية: وفيه يتجاوز السكان القدرة الإنتاجية والموارد المتاحة ولكنهم يستمرون في النمو رغم ذلك اعتماداً على المخزون الابق لفترة محدودة أو ترشيد الاستهلاك.

- المرحلة الثالثة: وفيه قد يعود التوازن ويتوفر الغذاء.

وقد انتقد مالتوس في هذا الإطار الفقراء الذين يتزوجون كي ينجبوا أطفالاً ليست لديهم القدرة لإعالتهم وليس لهم الحق في طلب المعونة والمساعدات من المؤسسات الخيرية ما داموا قد اقترفوا ذنباً بحق أنفسهم بمعارضتهم لقانون الطبيعة، إذا يري أن أدنى فئات المجتمع هم الذين يقبلون مبكر على الزواج بينما لا يعمد أفراد الطبقات الغنية إلى الزواج إلا في سن متأخرة أي أن متوسط عمر الزواج في الحالة الثانية أعلى منه في الحالة الأولى، وبناءً على ذلك فإن التحسن في الجنس البشري لا يمكن أن يتحقق طالما أن أبناء الفقراء في تزايد مستمر وأبناء الأغنياء في تناقص مستمر. لذلك اعتبر مالتوس أن كل المساعدات الاجتماعية التي تمنح للفقراء بدعة مصطنعة لها تأثير سلبي على المدى الطويل، وأن الحل الوحيد الذي يكفل تحسين أحوال المعيشة إنما هو تنظيم السكان حتى لا يتزايدوا بمعدل أسرع من الزيادة في موارد المعيشة (نعيم، ٢٠١٩-٢٠٢٠: ص ١٩)، وتطبيقاً لرأيه فقد نصح مالتوس بتعديل قانون الفقراء **Poor Law** الذي كان بمقتضاه يحصل الفقراء على بعض المساعدات المادية، وكانت حجته في ذلك أن تحسين المستوى المادي للطبقات الفقيرة دون زيادة إنتاجيتهم، سوف يجعلهم يقبلون على الزواج والإنجاب، وبالتالي سوف تزداد أعداد هذه الطبقة دون أن تزداد إنتاجيتهم (عبدالمعطي وآخرون، ١٩٩٦: ص ٥٧).

وقد استخلصت الباحثة أن نظرية توماس روبرت مالتوس تعد من أولى النظريات التي تخدم موضوع بحثها في الحد من النمو السكاني السريع، وذلك من خلال اتباع الموانع السلبية أو الوقائية والتي تمثلت في الزهد والعفة وتأخير سن الزواج

والتي تؤدي إلى قلة عدد السكان، ومن ثم يحدث توازن بين سكان هذا المجتمع والموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية المتاحة لسكان هذا المجتمع وبالتالي تقل المشاكل البيئي ويشعر الفرد بالاستقرار والاطمئنان داخل مجتمعه لتوافر الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية التي يحتاجها أفراد أسرته، وإذا لم يقد المجتمع طوعاً بالحد من النمو السكاني عن طريق الموانع السلبية فإن القوى الطبيعية سوف تفرض نفسها على سكان هذا المجتمع من خلال الموانع الإيجابية وبالتالي ينتشر القحط والجوع والفقر وتحدث الحروب الأهلية على الخدمات والموارد المحدود، ويقل نصيب الفرد من الاستفادة من الخدمات الطبيعية والمادية المتاحة داخل المجتمع والتي تزداد وفقاً لمتواليه هندسية في نفس الوقت الذي يزداد عدد السكان وفقاً للمتواليه الحسابية ومن ثم يستمر حدوث المشاكل المجتمعية.

أيضاً تبين للباحثة من خلال طرح نظرية مالتوس أن الزيادة في إنتاج الغذاء في دولة ما قد حسنت من رفاهية السكان، لكن هذا التحسن كان مؤقتاً لأنه أدى إلى النمو السكاني، فقد كان من الواضح أنه توجد رغبة لدى السكان نحو النمو والتكاثر حتى عانت الطبقة الدنيا من المشقة والرغبة وأصبحت أكثر قابلية للإصابة بالمجاعة والتلوث والمرض وبالتالي نقص نصيب الفرد من الخدمات الاجتماعية المتاحة.

سابعاً: الإجراءات المنهجية:

(١) منهج الدراسة:

وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على منهج المسح الاجتماعي بالعينة مع التطبيق على بعض السكان المقيمين بمدينة أسيوط، ويعتمد المنهج المسحي على تجميع بيانات عن موقف معين بالاعتماد على عدد من الحالات في وقت معين، وقد قامت الباحثة بتجميع البيانات بمسح عينة مختارة من بعض سكان مدينة أسيوط (شفيق، ٢٠٠٣: ص ٨٢).

(٢) مجالات الدراسة:

لقد اتفق الكثير من المشتغلين في مناهج البحث، على أن لكل دراسة مجالات ثلاثة:

المجال الجغرافي للدراسة:

يتمثل المجال الجغرافي لهذه الدراسة في مدينة أسيوط عاصمة محافظة أسيوط.

المجال البشري للدراسة:

طبقت الدراسة على ٢٧٥ من السكان المقيمين في مدينة أسيوط ذكورا وإناث وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية..

المجال الزمني للدراسة:

تمت الدراسة الميدانية مع بداية أول شهر مايو ٢٠٢١م حتى شهر إبريل ٢٠٢٢م.

(٣) أدوات الدراسة:

لابد للباحث بعد أن يوفق في اختيار المنهج أو المناهج المناسبة لبحثه، أن يوفق في اختيار أدوات جمع البيانات التي تتفق مع طبيعة المنهج المستخدمة، ويؤكد علماء المنهجية بأنه كلما استخدم الباحث أدوات أكثر في عملية جمع البيانات كلما توصل إلى نتائج أكثر موضوعية ودقة ونظراً لطبيعة الموضوع والتي فرضت عليا استخدام الأدوات التالية لجمع البيانات والمعطيات حول الظاهرة (سارة، د. ت: ص١١٢).

١- المقياس:

لابد أن تلائم الأداة مع المنهج المستخدمة في الدراسة والجمهور وطبيعة البيانات وأن تكون متماشية مع أهداف الدراسة، وفي هذه الإطار ووفقاً لطبيعة الدراسة تم استخدام أداة المقياس ثيرستون.

الجدول التالي يوضح العوامل المؤثرة في النمو السكاني السريع بمدينة أسيوط
(ن = ٢٧٥)

الترتيب	النسبة المئوية %	الانحراف المعياري	المتوسط الموزون	غير موافق	محايد	موافق	العوامل المؤثرة في النمو السكاني السريع	i				
١٠	٧٣,٢١	٠,٧٣	٢,٢٠	٦٥	٩١	١١٩	عدم الاهتمام بالأعلام بالصحة الاجابية والتوعية بها	١				
٢	٩٢,٢٤	٠,٩٢	٢,٧٧	١٤	٣٦	٢٢٥	تلعب العادات والتقاليد المتعارف عليها والموروثة دورا كبير في زيادة معدل النمو السكاني	٢				
٧	٨٠,٧٣	٠,٨١	٢,٤٢	٤٦	٦٧	١٦٢	الزيادة السكانية في المدن تعزى إلى ما تقدمه تلك المدن من خدمات حضرية متعددة	٣				
٥	٨٤,٨٥	٠,٨٥	٢,٥٥	٣٦	٥٣	١٨٦	رغبة الأسرة في امتلاك الذكور بصورة أكبر	٤				
٨	٧٧,٤٥	٠,٧٧	٢,٣٢	٥٧	٧٢	١٤٦	عدم الاهتمام الكافي بوسائل تنظيم الأسرة	٥				
٣	٨٩,٠٩	٠,٨٩	٢,٦٧	٢٠	٥٠	٢٠٥	الهجرة الداخلية تعد عامل هاماً ومؤثر في زيادة معدل النمو السكاني السريع داخل مدينة أسيوط	٦				
٦	٨٤,١٢	٠,٨٤	٢,٥٢	٣٥	٦١	١٧٩	تسقط مدينة أسيوط كافة أفراد المحافظة لتوفر الخدمات والصناعة بها	٧				
١	٩٣,٩٤	٠,٩٤	٢,٨٢	١٢	٢٦	٢٣٧	نشعر بزيادة وازدحم سكاني بمدينة أسيوط	٨				
١٢	٦٦,٥٥	٠,٦٧	٢,٠٠	٨٩	٩٨	٨٨	توافر المراكز والمستشفيات التي تقدم شروحات شاملة عن وسائل تنظيم الحمل للأزواج.	٩				
٩	٧٧,٢١	٠,٧٧	٢,٣٢	٤٣	١٠٢	١٣٠	غياب وسائل التثقيف الصحي بالمدينة	١٠				
١١	٧١,٢٧	٠,٧١	٢,١٤	٨٣	٧١	١٢١	وجود فترة الأسرة يجب أن تستمر بالإيجاب إلى أن يأتي المولود الصبي	١١				
٤	٨٥,٩٤	٠,٨٦	٢,٥٨	٣٤	٤٨	١٩٣	توجد فكرة سائدة عند معظم أهالي صعيد مصر هي أن الإيجاب عامل رئيسي من عوامل تماسك الأسرة	١٢				
المتوسط العام المرجح							١٩٩١	٧٧٥	٥٣٤	٢,٤٤	٠,٨١	٨١,٣٨

تظهر بيانات الجدول أن هناك إثني عشرة مؤشر توضح درجة تقدير أفراد عينة الدراسة للعوامل المؤثرة في النمو السكاني، وقد تراوح المتوسط الموزون لعبارات المحور المتعلق بالعوامل المؤثرة في النمو السكاني ما بين (٢.٢٨ و ٢.٠٠).

فما يتعلق بالبيانات الكيفية فقد جاءت عبارة " نشعر بزيادة وازدحم سكاني بمدينة أسيوط " في الترتيب الأول بمتوسط بلغ (٢.٨٢) يأتي في مقدمة العبارات

ومن ثم تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه تعداد السكان الذي أقر أن عدد السكان في مركز ومدينة أسيوط (٩٧٩.٨٩٢) ألف نسمة^(١) ثم يلي ذلك " العادات والتقاليد المتعارف عليها والموروثة" حيث تأخذ الترتيب الثاني في عبارات المحور بمتوسط بلغ (٢.٧٧) وقد تبين للباحثة أن للعادات والتقاليد دورًا كبير في زيادة معدل الزيادة الطبيعية داخل المدينة والتي بدورها تعد عنصر فعال ومؤثر في زيادة معدل النمو السكاني للمدينة.

أما العبارة الثالثة من حيث ترتيب عبارات المؤشر فهي تحمل مدلول "الهجرة الداخلية حيث تعد عامل هامًا ومؤثر في زيادة معدل النمو السكاني" وقد أبدى أكثر من ثلثي المبحوثين (٢٠٥) بالموافقة على ذلك، وهذه النتيجة تعكس مدى وعي ومعرفة أفراد العينة بالدور الذي تلعبه الهجرة الداخلية في زيادة عداد السكان، ومن ثم تتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة " إبراهيم، نزيه " التي أرجعت ارتفاع النمو السكاني إلى عاملي الهجرة ومستوى الخصوبة المرتفع. أما العبارة الرابعة من حيث ترتيب عبارات المحور فهو " وجود فكرة سائد عند معظم أهالي الصعيد أن الإنجاب عامل رئيسي من عوامل تماسك الأسرة" وقد اتفق أكثر من نصف العينة على ذلك بنسبة مئوية وصلت (٩٤،٨٥%) وهذا يؤكد على أهمية إنجاب الأطفال داخل أي أسرة وذلك لاستمرار النسل والتناسل والتكاثر داخل المجتمع وبالتالي استقرار الأسرة، أي ربط هذا البند ما بين استقرار الأسرة وعدم هدمها يرتبط بإنجاب الأبناء، وتحمل عبارة " رغبة الأسرة في امتلاك الذكور " الترتيب الخامس داخل المحور مما يعني أن ثقافة إنجاب الذكور مازالت سمة يتميز بها مجتمعنا المصري وبالأخص تعد سمة من السمات المنتشرة في مجتمع الصعيد لاعتبار أن إنجاب الطفل الذكر هو فخر وقوة لأهله وحفاظ على اسم العائلة من النسيان على مر العصور.

أما العبارة السادسة من حيث ترتيب عبارات هذا المحور فهو " استقطاب مدينة أسيوط كافة أفراد المحافظة.

قائمة المراجع

- ١- البياتي، فراس فاضل (٢٠١١): الأمن البشري بين الحقيقة والزيغ- المجتمع العراقي نموذجًا، العراق.
- ٢- جاد الرب، حسام الدين (٢٠١٤): أسس الجغرافيا البشرية والاجتماعية، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، جامعة أسيوط، كلية الآداب.
- ٣- سمحة، موسى (٢٠١٠): جغرافيا السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، الطبعة الثانية.
- ٤- سمحة، موسى (٢٠١٠): جغرافيا السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، الطبعة الثانية.
- ٥- يوسف، يوسف إبراهيم (٢٠٠٦): علاقة السكان بالتنمية، ندوة السياسات السكانية من منظور إسلامي اقتصادي، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل الاقتصادي الإسلامي، القاهرة.
- ٦- السروجي، مصطفى طلعت (٢٠١٤): السكان والبيئة - رؤية اجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، حلوان.
- ٧- بشير، المكي عبد الجليل المكي (٢٠٠٨): أثر النمو السكاني على الخدمات بولاية الخرطوم- دراسة تطبيقية على وحدة الكلاكلات الفترة من ١٩٨٣-٢٠٠٨م، ٢١٣.
- ٨- سارة، لطرش (د.ت): تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجية المدينة- دراسة ميدانية بمدينة سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر.
- ٩- علي، عبد الملك أحمد (٢٠٠٧): خصائص السكان والتنمية في الجمهورية اليمنية- دراسة جغرافية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية الآداب، قسم الجغرافيا.
- ١٠- جليبي، علي عبد الرزاق (د.ت): تصميم البحث الاجتماعي- الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

- ١١- جاسم، فلاح جابر (٢٠١٣): النمو السكاني وانعكاساته على البناء الاجتماعي- دراسة نظرية تحليلية لمشكلات السكان في الوطن العربي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد ١٦، العدد ٢.
- ١٢- عبدالمعطي وآخرون (١٩٩٦): السكان والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- ١٣- شفيق، محمد (١٩٩٩): التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- ١٤- نبيل وفريوه عصام (٢٠١٣-٢٠١٤): النمو الديموغرافي وتأثيره على البيئة في الجزائر بين تعدادي ١٩٩٨-٢٠٠٨، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس، العلوم السكانية، الجزائر.
- ١٥- سمحة، موسى (٢٠١٠): جغرافيا السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، الطبعة الثانية.
- ١٦- بهاء الدين، محمد ميسر محمد (د.ت): دور عوامل تكوين الأزمات الاقتصادية في ضعف النمو السكاني، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة الموصل، كلية الفنون الجميلة، العراق.
- ١٧- المكي، عبد الجليل المكي (٢٠٠٨): أثر النمو السكاني على الخدمات بولاية الخرطوم- دراسة تطبيقية على وحدة الكلاكلات الفترة من ١٩٨٣-٢٠٠٨م، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الآداب، السودان.
- ١٨- عبدالجبار وفاهم (٢٠١١): نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة ١٩٧٧-٢٠٠٧م، مجلة جامعة بابل- العلوم الإنسانية، جامعة القادسية، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، المجلد ١٩، العدد ٤، العراق.
- ١٩- المناسية، نزيه إبراهيم (٢٠١٢): الاتجاهات الحديثة لنمو السكان في الأردن والنتائج المترتبة عليها، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، العدد ٥، الأردن.

٢٠- عذاب، عطشان حسين (٢٠١١): السياسة السكانية في العراق وأثرها في النمو السكاني للمدة ١٩٧٧-٢٠٠٧م، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، كلية الآداب، المجلد ١٤، العدد ١.

٢١- عبد الجواد، مصطفى خلف (٢٠٠٩): علم اجتماع السكان، دار المسيرة، جامعة المنيا، كلية الآداب.

٢٢- علي، عبد المنعم وإبراهيم، محمد (٢٠٠٠): النظريات السكانية- مطلع الألفية الثالثة وهل توجد نظرية إسلامية، مكتبة رشيد، الزقازيق.

٢٣- نعيم، بوعموشة (٢٠١٩-٢٠٢٠): محاضرات مقياس مدخل إلى الديموغرافيا، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التعليم الأساسي للعلوم الاجتماعية.

٢٤- زكي، رمزي (١٩٨٤): المشكلة السكانية- وخرافة المالتوسية الجديدة، الكويت.

٢٥- المناسية، نزيه إبراهيم (٢٠١٢): الاتجاهات الحديثة لنمو السكان في الأردن والنتائج المترتبة عليها، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، العدد ٥، الأردن.